

لا تزال أزمة نقص إمدادات الغاز الطبيعي للمصانع مستمرة

أسعار النفط تتحول صعوداً مع استمرار أزمة شح الطاقة

حيازة دول الخليج من السندات الأميركية تهبط 1.4 بالمئة في أغسطس



هبطت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي، في اذون وسندات الخزينة الأمريكية 1.4 بالمئة، على أساس شهري في أغسطس الماضي، إلى 241.6 مليار دولار.

وكانت استثمارات دول مجلس التعاون في اذون وسندات الخزينة الأمريكية، قد بلغت 244.9 مليار دولار حتى يوليو / تموز.

وأظهرت بيانات وزارة الخزينة الأمريكية الصادرة، أن السعودية أكبر حائزي دول الخليج في السندات الأمريكية، باستثمارات 124.1 مليار دولار حتى نهاية أغسطس، مقابل 128.1 مليار دولار حتى نهاية يوليو الماضي.

وكانت استثمارات دول الخليج في المرتبة الثانية، بإجمالي استثمارات 58.7 مليار دولار، مقارنة بـ 58 مليار دولار في الشهر السابق له. وحلت الكويت في المرتبة الثالثة، بإجمالي استثمارات بلغ 46.8 مليار دولار، ثم قطر بـ 6.4 مليارات دولار، وسلطنة عمان 5 مليارات دولار، وتبليت البحرين القائمة بـ 494 مليون دولار.

وما تعلنه وزارة الخزينة في بياناتها الشهرية، هو استثمارات دول الخليج في اذون وسندات الخزينة الأمريكية فقط، ولا تشمل الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة سواء كانت حكومية أو خاصة.



تحولت أسعار النفط الخام صعوداً بعد تراجعها، مع استمرار أزمة نقص الطاقة في أوروبا والصين، وتزايد الطلب العالمي على الوقود الأحفوري.

ولا تزال أزمة نقص إمدادات الغاز الطبيعي للمصانع وشركات توليد الكهرباء، قائمة في دول الاتحاد الأوروبي والصين، بفعل زيادة الطلب واستقرار إمدادات الدول المصدرة، بقيادة روسيا والنرويج.

وتحولت عديد الدول في القارة العجوز، إلى النفط ومشتقاته مصدراً لتوليد الطاقة الكهربائية، بدل الغاز الطبيعي المكلف، إذ زادت أسعاره بأكثر من 400 بالمئة هذا العام.

وبحلول الساعة (07:10 ت.غ.)، صعدت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم ديسمبر، بنسبة 0.47 بالمئة أو 40 سنتاً، إلى 84.77 دولاراً للبرميل.

كذلك زادت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسط تسليم ديسمبر، بنسبة 0.69 بالمئة أو 56 سنتاً، إلى 82.25 دولاراً للبرميل.

وشهدت أسعار النفط في جلسة المسائية، تذبذباً مع ميل أكبر للتراجع، بسبب مخاوف نقص الطلب من جانب مصانع في الصين والولايات المتحدة والهند وكوريا الجنوبية واليابان، بفعل نقص أشباه الموصلات، ونسب التضخم المرتفعة.

مخاوف التضخم والتباطؤ تضرب الأسواق



فتحت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت على انخفاض مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، في حين غذى استمرار صعود أسعار النفط المخاوف بشأن ارتفاع التضخم.

ونزل المؤشر داو جونز الصناعي 73.74 نقطة بما يعادل 0.21 في المائة إلى 35221.02 نقطة. وفتح المؤشر ستاندراند اند بورز 500 مترابحاً 7.65 نقطة أو 0.17 في المائة إلى 4463.72 نقطة، وهبط المؤشر ناسداك المجمع 57.60 نقطة أو 0.39 في المائة إلى 14839.74 نقطة.

كما فتحت الأسهم الأوروبية على انخفاض بعد أن زاد ارتفاع أسعار السلع الأولية المخاوف التي أثارها أزمة طاقة متفاقمة، في حين أقيمت بيانات أسبوعية ضعيفة من الصين المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي.

وهبط المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.4 في المائة بحلول الساعة 0707 بتوقيت غرينتش بعد أن ساعدت بداية مقابلة موسم الرياح الفصلية في الولايات المتحدة وأوروبا المؤشر القياسي يوم الجمعة على تسجيل أقوى أداء أسبوعي له منذ مارس (آذار).

وهبط سهم فيليبس الهولندية للتكنولوجيا الصحية 2.3 في المائة بعد أن خفضت توقعاتها للنمو مع تآثر أرباحها للربع الثالث بفعل استدعاء ضخ لآجهزة التنفس

آسيا تعاني للتخلص من الفحم رغم «الطوارئ المناخية»

تعد محطة الطاقة الكبيرة التي تعمل بالفحم في سورالايا في إندونيسيا، والأبخرة السامة الكثيفة المتصاعدة منها، مثالاً على الصعوبات التي تواجه بلدان آسيا التي ما زالت اقتصاداتها تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتحقيق التحول إلى مصادر نظيفة للطاقة الضروري لإنقاذ المناخ.

وتستهلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثلاثة أرباع الفحم المنتج عالمياً، فيما تتعرض المنطقة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، مع مستويات من التلوث تسبب وفيات في الهند أو موجات قيظ شديدة وحرارة غابات في أستراليا.

ويرى الخبراء أن الوجود التي قطعها الصين ودول أخرى بتحقيق حياض الكربون تثير الأمل في مستقبل أنظف، لكن المنطقة شرعت في انتقال بطيء جداً نحو مصادر الطاقة المتجددة. ويقول



تاتنا موستاسيا، من منظمة السلام الأخضر الإندونيسية: «نحن نتحرك أيضاً بكثير من تأثير تغير المناخ؛ الوقت ينفد». ويبدو أن أحداث تغيير أمر شاق

تعد محطة الطاقة الكبيرة التي تعمل بالفحم في سورالايا في إندونيسيا، والأبخرة السامة الكثيفة المتصاعدة منها، مثالاً على الصعوبات التي تواجه بلدان آسيا التي ما زالت اقتصاداتها تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتحقيق التحول إلى مصادر نظيفة للطاقة الضروري لإنقاذ المناخ.

وتستهلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثلاثة أرباع الفحم المنتج عالمياً، فيما تتعرض المنطقة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، مع مستويات من التلوث تسبب وفيات في الهند أو موجات قيظ شديدة وحرارة غابات في أستراليا.

ويرى الخبراء أن الوجود التي قطعها الصين ودول أخرى بتحقيق حياض الكربون تثير الأمل في مستقبل أنظف، لكن المنطقة شرعت في انتقال بطيء جداً نحو مصادر الطاقة المتجددة. ويقول

خلاف ياباني على ضريبة المبيعات



التزم رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، بخطط تعمل على إبقاء ضريبة المبيعات في اليابان عند معدلاتها الحالية، بينما دعت جماعات المعارضة إلى خفضها، تائبداً لسياسة يعتقدون أنها ستسفر عن حشد الدعم في الانتخابات المقررة بعد أقل من أسبوعين. ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن كيشيدا القول في مناظرة بين زعماء الأحزاب، إن الإبقاء على الضريبة الحالية عند معدلها البالغ 10 في المائة، ضروري من أجل تمويل التامين الاجتماعي. كما أكد مجدداً على موقفه الذي يقضي بضرورة استخدام

التزم رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، بخطط تعمل على إبقاء ضريبة المبيعات في اليابان عند معدلاتها الحالية، بينما دعت جماعات المعارضة إلى خفضها، تائبداً لسياسة يعتقدون أنها ستسفر عن حشد الدعم في الانتخابات المقررة بعد أقل من أسبوعين. ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن كيشيدا القول في مناظرة بين زعماء الأحزاب، إن الإبقاء على الضريبة الحالية عند معدلها البالغ 10 في المائة، ضروري من أجل تمويل التامين الاجتماعي. كما أكد مجدداً على موقفه الذي يقضي بضرورة استخدام

فلسطين: الدعم الدولي للميزانية العامة «شبه متوقف» في 2021



تراجع إجمالي الدعم المالي لميزانية فلسطين العامة، خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، بنسبة تقرب من 90 بالمئة على أساس سنوي، وسط مساع لحكومة محمد اشتية استئنافها مجدداً قبل نهاية العام.

تظهر بيانات صدرت، عن وزارة المالية الفلسطينية أن الدعم الدولي للميزانية العامة بلغ 101.6 مليون شيكل (31.5 مليون دولار)، بتراجع 89.6 بالمئة عن الفترة المقابلة من 2020.

وكان إجمالي الدعم الخارجي لميزانية فلسطين، سجل 969 مليون شيكل (300 مليون دولار) حتى أغسطس 2020، و 443.1 مليار شيكل (444 مليون دولار) في نفس الفترة من 2019.

ومنذ النصف الأول 2020، توقف الدعم العربي لميزانية فلسطين ولم يستأنف حتى نهاية أغسطس 2021، دون أن تشير الحكومة الفلسطينية أو أي من المانحين العرب لسبب التوقف.

كذلك، فإن الدعم الأمريكي

المتوقف منذ مارس 2017 باوأم من الرئيس الأسبق دونالد ترامب، لم يستأنف مجدداً، على الرغم من مرور قرابة 9 شهور على تولي الديمقراطيين إدارة البيت الأبيض.

وفي مايو الماضي، قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في زيارة إلى الضفة الغربية، إن «الولايات المتحدة ستبلغ الكونغرس نيحتها بتقديم 75 مليون دولار كمساعدة للتنمية الاقتصادية للفلسطينيين في 2021»، وهو ما لم يتم على أرض الواقع.

مجلس الأعمال السعودي - المغربي يوقع 4 مذكرات شراكة



أعلن مجلس الأعمال السعودي المغربي عن توقيع 4 مذكرات تفاهم لتعزيز الشراكات، وذلك في قطاعات السياحة والكهرباء والطاقة المتجددة واللوجيستيات والغذاء، كاشفاً عن مساع تجري حالياً لإطلاق منتدى ومعرض المملكتين في مدينة جدة (غرب السعودية) في الربع الأول من عام 2022.

وقال علي الياامي رئيس مجلس الأعمال السعودي المغربي إن الجهود تبذل حالياً لإعداد قائمة بالشركات من البلدين بالتزامن مع بحث الترتيب لانعقاد المنتدى الاقتصادي، حيث شكل فريق عمل من المجلسين للتخصيص وتحديد موعد انعقاده، لافتاً إلى أنه على الأرجح ستكون انطلاقته في الربع الأول من العام المقبل.

ولفت الياامي في حديث له «الشرق الأوسط»، إلى أن الإعلان بتدشين مقر للمنتدى التجاري السعودي بالدار البيضاء قريباً يعد خطوة مهمة لتعزيز التعاون بين البلدين، لأنه يساهم مع المصيرين والصناعات في السعودية، والذي يتسق مع أهداف رؤية 2030، مبيّناً أن مجلس الأعمال السعودي المغربي، يلقي دعماً من حكومة البلدين وعلى الصعيد السعودي المغربي، فإن المملكة المغربية تحتل الترتيب الـ4 ضمن

الدول المصدرة للسعودية، تشمل منتجات كيميائية غير عضوية، وسيارات وقطع غيار وفواكه والسيارة، حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين 811 مليون دولار، في حين تحتل السعودية المرتبة الـ10 ضمن الدول المصدرة للمغرب، والتي تشمل اللدائن ومصنوعاتها والمنتجات المعدنية والأصالح والأحجار الاستمط، والورق والمواد البلاستيكية والملونة.

وبلغ عدد العلامات التجارية المغربية الموجودة حالياً في السعودية 10 علامات تجارية بقيمة تبلغ 934.7 مليون دولار، من بينها الصناعات والتجارة والخدمات والاتصال. ووفق تقرير أصدره اتحاد الغرف السعودي عن الاقتصاد المغربي، يستقي معلوماته من عدة مصادر من بينها البنك الدولي والتجارة الدولية، توقع فيه أن ينمو الاقتصاد المغربي